لبنان: تشريح الأزمة النقدية
طاولة مستديرة
بيت المستقبل
الإثنين، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠١٩

على خلفية الحراك الشعبي العارم وغير المسبوق الذي يشهده لبنان، وفي خضم تفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية التي توجت بانخفاض سعر صرف الليرة اللبنانية، وفي ظل التخبط الذي يعيشه القطاع المصرفي والضبابية الكثيفة التي تكتنف المشهد العام الحالي في البلاد، عقد بيت المستقبل في مقره بسراي بكفيا طاولة مستديرة تحت قاعدة تشاتام هاوس جمعت نخبة من الخبراء الاقتصاديين والماليين والمصرفيين لمناقشة ورقة سياسية أعدها الدكتور توفيق كسبار تحت عنوان **"لبنان: تشريح الأزمة النقدية"**. هدف النقاش إلى محاولة اقتراح توصيات تساهم في لجم حدة الأزمة المالية والنقدية الراهنة والحؤول دون الدخول في لعبة دومينو انهيارات تبدأ بالنقد ولا يعلم أحد أين تنتهي. يبقى الهدف النهائي التوصل إلى وضع سياسة نقدية تكون محفزة للاستثمار لا مصدراً للريع، وسياسة مالية متحررة من خدمة الدين ومرتبطة بهدف تحقيق نمو مستدام وتعتمد سياسة ضريبية تخدم سياسة اقتصادية تشجع بعض القطاعات التي توجد فيها إمكانيات الميزة النسبية والقيمة المضافة العالية وتوليد العمالة.

افتتح المتحدث باسم بيت المستقبل الطاولة المستديرة مرحباً بالحضور، وقال إن هذه الجلسة تعقد تحت قاعدة تشاتام هاوس في ظروف صعبة ومشكلة وطنية وجودية تواجهها البلاد لا سيما في ظل ما يحكى عن إمكانية اللجوء إلى فرض ضوابط على حركة رأس المال ومنع تحويل الأموال إلى الخارج (Capital Control)، إضافة إلى الاقتطاع من الودائع أو قص الودائع (HairCut). وأضاف "نهدف من خلال هذا المنبر الحر الخروج بتوصيات علها تساعد صانعي القرار على تخطي الأوضاع المالية والاقتصادية الصعبة، إذ يبدو حتى الآن أنه لا توجد جدية في طرح الحلول". ورأى أن أسباب الأزمة الراهنة ليست تقنية فقط بل هي سياسية بالدرجة الأولى وتعاني منها البلاد منذ التسعينات، وتعود إلى غياب الحوكمة الرشيدة وما تفترضه من شفافية ومساءلة وتفعيل لمؤسسات الرقابة كالتفتيش المركزي ومجلس الخدمة المدنية وديوان المحاسبة، إضافة إلى انتقاص سيادة الدولة وعدم تحكمها بالقرارات السيادية لا سيما قرار الحرب والسلم، ما انعكس سلباً على سمعة لبنان وموقعه في العالم.

أخذ الكلام الدكتور توفيق كسبار وأوضح أن الورقة السياسية موضوع النقاش هي استكمال لورقة سياسية أعدها عام ٢٠١٧ بناءً على طلب بيت المستقبل حول **"الأزمة المالية في لبنان"**، ولفت في مستهلها إلى إنه "من المرجح أن لبنان يتجه نحو أزمة مالية خطرة ستتخذ شكل انخفاض في قيمة العملة الوطنية، والأخطر من ذلك أنها ستؤدي إلى زعزعة استقرار القطاع المصرفي". وهذا ما يحصل اليوم، واصفا ما يجري بالحريق الذي يهدد البيت اللبناني لأنه لأول مرة منذ استقلال لبنان يجري الحديث عن فرض ضوابط على حركة رأس المال ومنع تحويل الأموال إلى الخارج (Capital Control)، وثمة سوقان متوازيان لسعر صرف الليرة، فعلى الرغم من وجود سعر رسمي للصرف إلا إن أحداً لا يتداول فيه واقتصادنا الصغير والمنفتح يعتمد على المبادلات مع الخارج واليوم لا أموال تدخل الى البلد. وأكد أن الازمة تتطلب حلاً سريعاً تبدأ بقرار سياسي وهذا هو الغائب الأكبر وإلا الخطر وجودي وداهم ولن نتمكن من تخطي تداعياته لجيل أو جيلين.

وإلى جانب عجز الموازنات العامة والدين الحكومي، عزا السبب الرئيس وراء الأزمة الراهنة إلى السياسة النقدية التي اعتمدها مصرف لبنان منذ التسعينات والتي هدفت بشكل أساس إلى تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية. وبصرف النظر عن صحة هذه السياسة من عدمها بالنسبة إلى اقتصاد صغير ومنفتح مثل الاقتصاد اللبناني، فإن هذا التدبير دفع بمصرف لبنان إلى التركيز على هدف واحد رئيس وهو تجميع احتياطي كبير من النقد الأجنبي، غالباً على شكل أموال بالدولار الأميركي، يودعها لدى مصارف أجنبية رئيسة حمايةً لسعر الصرف الثابت. وتابع أن مصرف لبنان لجأ إلى هندسات مالية، آخرها عام ٢٠١٦، تناقض طبيعة عمل المصارف المركزية لأنها تقوم على الاقتراض من المصارف التجارية المحلية (بدلاً من إقراضها) لتعزيز احتياطه من النقد الأجنبي، مقدماً لها أسعار فائدة سخية وغير مبررة، ما دفع بالمصارف إلى سحب حتى احتياطاتها من النقد الأجنبي من المصارف المراسلة في الخارج لإيداعها مصرف لبنان رغبة في الربح السريع. فالفوائد في الخارج لا تتعدى في حدها الأقصى ١% بينما قدم لهم مصرف لبنان فائدة بين ٦ و٧%. في المقابل، عمل مصرف لبنان على تمويل العجز المالي وارتفاع الدين الحكومي واللذين استخدما لتمويل النفقات الجارية بدلاً من النفقات الاستثمارية خلافا للقاعدة الاقتصادية الذهبية التي تقول اقترض ولكن لتمويل نفقات استثمارية. وأوضح أن هذا الوضع أسفر عن ارتفاع ديون مصرف لبنان بالدولار الأميركي باتت تقارب الـ ٨٥ مليار وإلى صافي احتياطات سلبية، وشكل خطراً على استقرار القطاع

المصرفي إذ ربطه بالوضع المالي للقطاع العام كما تسبب في انخفاض أصول المصارف وسيولتها وفي إجمالي الائتمان للقطاع الخاص في خطوة وجهت ضربة مميتة للنشاط الاقتصادي.

وذكّر أنه في منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وقبل أول انخفاض قوي في سعر الليرة، كانت مستحقات المصارف على القطاع العام قليلة نسبياً بمتوسط ١٧% فقط من إجمالي أصولها وكانت احتياطاتها في المصارف بالخارج، ما مكّنها من الصمود أمام صدمة انخفاض قيمة الليرة، وتوفير أساس مصرفي متين جعلها لاحقاً قادرة على التعافي. أما اليوم، فتبلغ مستحقات المصارف على القطاع العام ما نسبته ٧١% من إجمالي الميزانية الموحدة للمصارف، منها ٥٨% لمصرف لبنان.

واعتبر أن المصارف أساءت استخدام أموال المودعين ومنذ العام ١٩٩٣ لم يخضع مصرف لبنان للمساءلة بشأن سياساته النقدية وبقيت السلطة الممنوحة له دون رقابة. من جهة أخرى، أكد أن وراء الأزمة المالية والنقدية أسباب سياسية تتخطى المسألة التقنية وتتمثل بفقدان الدولة لسيادتها وغياب المساءلة والمحاسبة والتعيينات السياسية في القطاع العام ما أدى إلى انتفاخ عدد العاملين فيه وتحميل المالية العامة نفقات جارية إضافية دون أي انتاجية تذكر.

وللخروج من هذه الأزمة اقترح سلة من الإجراءات تنفذ دفعة واحدة:

- وضع موازنة عامة لثلاث سنوات، ٢٠٢٠-٢٠٢٢، تلحظ تناقصاً تدريجياً للعجز للاقتراب قدر الإمكان من تحقيق التوازن في عام ٢٠٢٢.

- على المصارف زيادة رأس مالها من أموالها الخاصة كأي مؤسسة تجارية أخرى بما لا يقل عن ٢٠%. إن زيادة الرساميل تطمئن المودعين وتستعيد ثقتهم (كأن تضمن لهم الحصول على أموالهم كاملة على مدى سنتين مثلاً، المهم أن تحدد المصارف أفقاً للمودعين وتؤمن دفعات شهرية لهم).

- من المستحيل التفكير في حل لا يتضمن انخفاض سعر صرف الليرة لتحريك المبادلات التجارية.

- على جميع المؤسسات العامة تقديم بياناتها المالية المدققة ونشرها وفق ما يقتضيه القانون وبشكل خاص المؤسسات العامة التالية: مصرف لبنان، مؤسسة كهرباء لبنان، مجلس الإنماء والإعمار، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، كازينو لبنان وشركة طيران الشرق الأوسط. فنشر هذه البيانات يؤمن الشفافية.

- مساءلة مصرف لبنان عن "الهندسات المالية" التي أجراها والعمل على تخفيض أسعار الفائدة المرتفعة وغير المبررة التي يدفعها إلى ما نسبته ٢.٥%، وبالتالي القضاء على منظومة أسعار الفوائد المرتفعة التي تقيد جميع المدينين وتعيق الأنشطة الاقتصادية والعودة إلى مرجعية الليبور التي تحدد الفائدة على الدولار بـ ٢.٥%. وعلى المصارف أيضاً تخفيض الفوائد على الإيداعات بالدولار الأميركي والتي تبلغ حاليا ٨ و٩% إلى ما نسبته ٢.٥%.

أخذ الكلام منسق الجلسة ، وبعد أن شكر بيت المستقبل على تنظيم هذه الجلسة أكد أهمية الخروج بتوصيات وعدم الاكتفاء بتشخيص الأزمة وتحميل المسؤوليات، إضافة إلى أهمية توضيح بعض المفاهيم التي باتت تستخدم على نطاق واسع دون أن يفهم معناها كمفهومي الـ Capital Control و HairCut. وتساءل عن الأولويات اليوم المالية والاقتصادية لمعالجة الأزمة "لأننا لم نعد عند حافة الهاوية بل سقطنا فيها" ومن غير الواضح إذا كنا سنستطيع الخروج منها دون مساندة خارجية ودولية. وسأل أخيراً إذا ما كانت الورقة الإصلاحية التي قدمها رئيس الحكومة المستقيل سعد الحريري ما تزال صالحة وإذا ما كان الاجتماع المالي والاقتصادي الذي عقد في بعبدا جاء على مستوى ما كان مأمولاً منه. وطلب من المشاركين إبداء الرأي بالورقة موضوع الجلسة لا سيما لجهة الحلول التي اقترحتها لمعالجة الأزمة الراهنة.

اعتبر الدكتور المشارك الأوّل أنه منذ سنة ١٩٩٣ كانت المهمّة الموكلة لمصرف لبنان، والتي سخّر كل إمكانياته لتنفيذها، هي تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية، لأن انهيار الوضع النقدي كان سيرتد سلباً على النظام السياسي بأسره، ناهيك عن تعريضه الاستقرار الاجتماعي للخطر.

وقد أعطى مصرف لبنان هذا الهدف الأولوية على كل الأهداف الأخرى الواقعة في نطاق وظائفه التي حدّدها قانون النقد والتسليف. ولهذا السبب استقطب المصرف نسبة كبيرة من سيولة المصارف بالعملات الأجنبية، مع ما يترك ذلك من نتائج سلبية على الاقتصاد اللبناني وما يرتّب من مخاطر على موجودات القطاع المصرفي. ولا يكشف المصرف عن حجم التزاماته بالعملات الأجنبية للمصارف اللبنانية، حتى لا يظهر مقدار الفجوة بين مطلوباته وموجوداته بهذه العملات.

بل أكثر من ذلك، ففي سبيل الحفاظ على الثبات النظري لسعر صرف الليرة اللبنانية، ضحى المصرف أيضا بالنظام الاقتصادي الليبرالي الذي كان سبباً في نموّ لبنان وازدهاره منذ تأسيس الكيان اللبناني. فقد اضطر المصرف لوضع قيود على حركة رؤوس الأموال والتحويلات في سوق القطع، وهي تقاليد جديدة لا عهد للبنان بها من قبل.

وأضاف أنه على الرغم من مسؤولية مصرف لبنان عما آلت إليه الأوضاع المالية والاقتصادية، فإن المسؤولية الكبرى تقع على عاتق الدولة اللبنانية التي أساءت إدارة ماليتها العامّة، وامتنعت عن مراقبة سياسات مصرف لبنان ومواكبتها عبر أدوات الرقابة التي وضعها القانون بين أيديها، لاسيما مفوّضية الحكومة لدى مصرف لبنان.

ووافق على التوصيات التي خرجت بها ورقة الدكتور كسبار مضيفاً إليها ضرورة ضخ الأموال لتمويل الاقتصاد اللبناني بدل دفعه إلى مزيد من الانكماش.

أخذ الكلام المشارك الثاني وأكد أن هناك مجالاً للخروج من الأزمة عبر سلة من الإجراءات موافقا على ضرورة وضع موازنة لثلاث سنوات أو خمس سنوات وعلى رفع المصارف لرساميلها. لكنه رفض التخلي عن سياسة تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية لأن هذه الخطوة تمس بالقدرة الشرائية وبمدخرات الناس وتعويضاتهم، مفضلاً الاستمرار باعتماد سعر ثابت لو لمرحلة معينة. وقال يجب ألا نحمل مسؤولية الأزمة كاملة لمصرف لبنان وللمصارف والسياسيات النقدية، بل المسؤولية الاكبر تتحملها الدولة لانها دولة غير منتجة وينخرها الفساد، وبداية المعالجة تبدأ بالقطاع العام عبر وقف الهدر ووقف الصرف على النفقات الجارية لا سيما الرواتب ووقف التوظيفات العشوائية ومكافحة الفساد.

من ناحية أخرى، أكد أن الفوائد المرتفعة ليست مشكلة إذ لا يمكن استجلاب أموال دون أسعار فائدة مرتفعة خصوصا إذا وجدت مؤسسات في المنطقة تدفع فوائد عالية. وأوضح أن المخاطر في بلدنا مرتفعة وعلينا رفع الفوائد وإلا لن نستجلب الرساميل، ولا نستطيع خفضها إلا عندما تستعيد الدولة والمصارف الثقة.

وأضاف: "نحن بحاجة إلى حكومة ثقة تكون محايدة لأن كل السياسيين في لبنان فشلوا على جميع المستويات، حكومة تطمئن جميع الاطراف أنها لن تستهدفهم، لا سيما أولئك الذين

يشعرون أنهم مهددون داخليا وخارجيا". واعتبر أن حكومة كهذه يمكنها البدء بعملية الإصلاح وطلب المساعدة من أطراف خارجية، علماً أن المسيرة طويلة لأن مشاكل البلاد تتراكم منذ عقود. واعتبر أن الورقة الإصلاحية التي قدمها الرئيس الحريري هي ورقة جيدة، لكن اجتماع بعبدا كان سيئاً لأنه حمل حاكمية مصرف لبنان والمصارف المسؤولية كاملة وهذا أمر غير مسموح ولا منطق فيه. أخيراً قال إن على المصارف رفع رساميلها ويجب إجراء عمليات دمج لأن مصارفنا أكبر من اقتصادنا وإعادة التوازن إلى الاقتصاد تتم عبر تكبير الاقتصاد وإعادة الثقة.

وتوجه المنسق إليه بالأسئلة التالية: هل تعتقدون أن المصارف ستقبل برفع رساميلها بنسبة ٢٠%؟ وماذا تتوقعون أن يحصل عندما تفتح المصارف أبوابها لا سيما بعد فشل اجتماع بعبدا.

المشارك الثاني: "لا حل أمام المصارف سوى رفع رساميلها. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي يعملون ضد قطاع المصارف". وأكد أن المصارف قادرة على معالجة الأزمة ولديها احتياطات في الخارج نافيا صحة ما يقال عن أن مصرف لبنان لا يملك سوى ٢ أو ٣ مليارات من الاحتياطي بالعملة الأجنبية، فالمصرف المركزي يملك احتياطات كافية ويجب اتخاذ بعض الإجراءات بعد تعزيز الثقة "والقول إن البلد غير قابل للحياة هو قول خاطئ".

من جهته وافق المشارك الثالث نادر على الورقة بالكامل، معرباً عن رغبته الإضاءة على بعض النقاط التي لم يركز عليها. وقال إن السبب الأول وراء النزيف الحاصل هو عجز الخزينة، متساءلاً إذا قمنا بكل هذه التدابير، كيف نمول هذا العجز الذي بلغ ٦ مليار دولار؟ فإيرادات الدولة التي تحصلها من الضرائب تبلغ ١١ مليار وهي تصرف ١٩ مليار. واعتبر أن في مسألة النفقات ما زلنا نراوح مكاننا وأن أي تمويل لن ينجح إذا بقي عبء أزمة مؤسسة كهرباء لبنان على الخزينة إضافة إلى عبء الأجور، وهي أعباء تذهب بكل الموازنة تقريباً. واعتبر أن الخطأ الأكبر الذي ارتكبته المصارف هو أنها وافقت على تمويل الدولة دون مطالبتها بإجراء إصلاحات على غرار ما حصل في مؤتمر سادر، وهذه الإصلاحات ضرورية. النقطة الثانية والتي قد تشكل سبباً تخفيفياً للمصارف هي وجود فريق اسمه حزب الله "يضع المسدس في رأس المصارف بشكل مباشر أو غير مباشر لإجبارها على تمويل القطاع العام"، وكل الحملة الموجهة ضد المصارف اليوم تصب في هذا الإطار. وأضاف: "ثمة سؤال في غاية الأهمية علينا أن نطرحه وهو حول مدى حاجتنا إلى عملتنا الوطنية إذا لم

نسترد السيادة؟ فعملتنا مصادرة وقدرتنا على الاستدانة مصادرة، فهل من يملك الجرأة لقول هذا الكلام في العلن وعلى الملأ؟".

وتابع: "من ناحية أخرى، لا بد من إعادة هندسة سادر لتذهب المساعدات إلى قطاع الانتاج وليس إلى الدولة طالما أنها لم تسترجع سيادتها أو تنفذ الإصلاحات المطلوبة منها. علينا إيجاد طريقة لكي تذهب هذه المساعدات إلى صناديق متخصصة وتتوجه مباشرة إلى قطاعات الانتاج التي على وشك إقفال أبوابها". وأردف أن عناوين الورقة الإصلاحية التي تقدم بها الرئيس الحريري جيدة لكن عندما يتمنع المرء بتفاصيلها يجدها "مخيفة". وأعطى مثالاً على ذلك ما ذكرته حول النية تشكيل الهيئة الناظمة لمؤسسة كهرباء لبنان ولكن بعد إقرار قانون ٤٦٢ في مجلس الوزراء وتصديقه في مجلس النواب، ما يعني أن تشكيلها سيأخذ في حده الأدنى ثلاثة إلى أربعة أشهر. أضف إلى ذلك أنهم لزموا جميع المشاريع آخرها في عام ٢٠٢٠، وقيمة المشاريع الخمسة من ٧ إلى ١٠ مليار دولار، "أي أن جل ما فعلوه هو المحاصصة ليعطونا فيما بعد وعود بالإصلاح ليس إلا".

أخذ الكلام المشارك الرابع وقال: "إن الموضوع متشعب جداً ومن الصعوبة بمكان تغيير النظام الاقتصادي في أيام قليلة، إذ أن المشاكل تتراكم منذ عقود حتى وصلنا إلى الأزمة الأخيرة". واعتبر أن الحل يتم بالتدرج والأولوية هي للاتفاق السياسي بما يسمح بتشكيل حكومة لديها كل الصلاحيات بما فيها سن القوانين وسلطات واسعة بالشؤون المالية والاقتصادية والاصلاح الاداري. وذكّر أن الحكومة التي أنشئت في الثمانينات وأعطيت صلاحيات تشريعية أفرزت قوانين هي الأفضل حتى الآن لأنها لم تمر في دورة المماطلة والمحاصصة وهناك قوانين ما تزال قابعة في أدراج مجلس النواب منذ عشر سنوات أو أكثر. "فهل يقبلون بهكذا حكومة؟ لا أدري".

وأضاف أن حكومة كهذه تتمتع بشرعية ومدعومة قادرة على القيام بعملية رباعية تخرجنا من الأزمة: طرح مشاريع بالتدرج لمعالجة العجز، التمني على المصارف التسهيل، بناء ثقة عند الناس، والتوجه إلى المؤسسات الدولية لتمويل الاقتصاد. وختم محذرا من الخروج بتوصيات تكون تداعياتها السلبية طويلة الأمد على المواطنين كتحرير سعر الصرف. وقال من السهل الحديث عن عدم تثبيت سعر صرف الليرة، وقد يكون هذا الأمر ضرورياً على الورق لكن واقعيا محاذيره كثيرة خصوصاً لجهة تأثيره على قدرة الناس الشرائية ومدخراتها وتعويضاتها، مؤكداً أهمية تفادي الدخول في حلقة أميركا اللاتينية.

وتابع: "أوافق الدكتور كسبار على ضرورة بناء الثقة لجلب الرساميل من الخارج. لذلك هذه المنظومة الجديدة يجب ألا تعتمد إجراء الـ capital control لأنه تدبير ينسف أسس النظام المالي في لبنان، واذا كان لا بد منه يجب أن يتخذ لفترة صغيرة وبضوابط ودون HairCut يتسبب بضرر للمودعين، وإلا لن نتمكن من إعادة بناء الثقة قبل عقود وعقود". وذكّر أن التركيز على ثبات سعر صرف الليرة في التسعينات كان بسبب ما شهده حينها من تذبذبات هددت قدرة الناس الشرائية، "والناس تتظاهر عندما يمس بجيوبها". لذلك يجب الانتباه إلى عدم اقتراح توصيات يمكن لها أن تضرب الثقة على المدى الطويل ويمكن أن تضر الناس. وسأل أخيراً: "هل سيعطى الضوء الأخضر للعملية الاصلاحية أم لا؟ لا أدري ولكن دون هذه العملية يبقى النقاش غير مجدياً وعقيماً".

أخذ الكلام المشارك الخامس وقال" :كل ما قيل منطقي، ولكن سؤالي اذا لم يتحقق تمني المشارك الرابع لاغد اً ولا بعد غد ولا الأسبوع المقبل، ماذا سيحدث عندما تفتح المصارف أبوابها؟ لا شك أننا نواجه تحديات كبيرة جدا وتتلاقى مع بعضها على الرغم من اختلاف طبيعتها .فالتحديات الاقتصادية التي تستلزم تصحيح هيكلي بالاقتصاد مهمة لكنها تتطلب عقود اً من الاصلاح .المهم هو تغيير مسار الاقتصاد حتى ترى الأسواق التي لديها تسامح (tolerance) أن هناك تغير في المسار، وهذا أمر يحتاج الى أمد طويل .بالنسبة إلى التحديات المالية وتصحيح وضع المالية العامة لجهة استرداد ما يتوجب من ايرادات للدولة ووقف الهدر والفساد والتهرب الضريبي وعدم فعالية إدارة الضرائب، فهذا الأمر مهم أيضا لكنه لن يتحقق إلا على المدى المتوسط عبر اصلاح سياسي بنيوي خاصة على صعيد الحوكمة ." وأضاف " :التحديين الكبيرين الذين نواجه اليوم وهم الأهم والأخطر يؤثران على الوضع الاجتماعي في البلد : أولا هو سعر الصرف الذي بدأ ينهار فعلياً وانا ضد الفكرة التي تقول إنه علينا أن نترك السوق يحدده ولو أن هذا الأمر يحفز نظريا الاقتصاد .فكما قال المشارك الثالث، في ظل الازدواجية في السلطة لا يمكننا توقع أي استثمارات أو إنتاج ولو وصل الدولار إلى مستويات عالية جدا .ظاهرة ازدواجية السلطة ليست جديدة ولكن منذ ثلاث سنوات تغير خطاب حزب لله وأصبح أكثر تشدد اً ولا يمكن عدم أخذه في الحسبان إذا أراد المرء اتخاذ أي قرار استثماري في البلد لأن مخاطره كبرت .إن التأثير المباشر لانهيار سعر الصرف هو افقار نصف الشعب اللبناني وسيكون العسكر الذي نتكل عليهم للدفاع عنا اليوم على رأس التظاهرات في الشارع .ماذا سيحصل عندها؟ علينا أن نفكر جدياً في التدابير التي ما تزال متوفرة ويمكنها أن تحد في هذه المرحلة من تراجع سعر الصرف . اما المشكلة الثانية هي مشكلة الملاءة التي باتت المصارف تعاني منها .إذا وضعنا جانبا ميزانية المصارف بالليرة اللبنانية كون مصرف لبنان هو مقرض الملاذ الأخير في العملة المحلية، ونظرنا إلى ميزانية المصارف بالعملات الأجنبية نرى أن هناك ١٢٥ مليار ودائع بالدولار من ضمنهم ٣٦ مليار لغير المقيمين إذا رأينا كيفية استعمالهم فهي محصورة بودائع لدى المصرف

المركزي وتسليفات للقطاع الخاص المحلي و محفظة اليوروبنذ. إن المخاطر المتصلة بهذه الاستعمالات تفاقمت في الآونة الأخيرة واصبح اليوم إحتمال ان جزء من هذه الاستعمالات يمكن أن تتردى نوعيته الى درجة يصبح تحصيله مشكوك به. ويقدر هذا الجزء باحجام تفوق رساميل المصارف. هناك إذاً مشكلة ملاءة حقيقية التي نتج عنها الحديث المتكررعن ال Capital Control و ال Haircut . فالمودع الذي رصيده متوفر في المصرف عليه أن يكون قادرا على التصرف بوديعته وكلنا نعلم أن ثمة مودعين كبار لجأوا إلى استشارات قانونية دولية قالت بإمكانية أن تضع البنوك المراسلة يدها على ودائع المصارف اللبنانية لديها. مقابل وضع عدم كفاية احتياطات المصارف هناك وضع مماثل في مصرف لبنان بالدولارات بين التزاماته وما يقابلها من موجودات .التزاماته بالدولار ليس فقط تجاه المصارف المحلية بل لديه أيضاً التزامات بالعملات الأجنبية تجاه أطراف خارجية، ليست كبيرة ولكنها موجودة وتقدر ب ٤ مليار (US دولار)، في المقابل هنالك احتياطات القطع إضافة الى السندات القابلة للتسييل و بعض الاستثمارات والموجودات الذي يمكن تسييلها. يبقى هنالك إذاً فجوة مهمة وضاغطة. مشكلة Capital Control مشكلة كبيرة وهي أخطر من انخفاض قيمة الليرة .هناك حلول مختلفة لهاتين المشكلتين ولكن يمكن أن تنهار قيمة الليرة وتبقى الناس قادرة على التصرف بودائعها كما حصل في بلدان عدة. القاسم المشترك بين مشكلة ملاءة القطاع المالي ووضعية سعر الصرف هو ضعف السيولة الموجودة اليوم في القطاع المالي والتي أصبحت قليلة جد اً نسبة إلى حاجة الاقتصاد.

المشكلة كبيرة جد اً ولا بد من اجراءات عملية على الأرض حتى في ظل عدم وجود حكومة:

-إلزامية التسعير بالليرة وضرورة أن تتم التعاملات بالليرة

-إلغاء بدعة المقاصة بالدولار في لبنان الذي بدأت عام ١٩٨٨ مع المصرف اللبناني الفرنسي ومن ثم الشركة اللبنانية المالية وشرعنها مصرف لبنان عام ١٩٩٣ . اعتماد هذا الأمر سيحول الودائع غب الطلب في المصارف والبالغة ١٦ مليار دولار إلى الليرة اللبنانية بسبب عدم القدرة على التبادل بالدولار وإعطاء شيكات بالدولار .من شأن ذلك أن يعطي متنفساً لسعر الصرف ويخفف الضغط عليه ويساهم في إعادة سعر السوق الموازية إلى السعر الرسمي.

- انعدام الثقة في البلد كبير جد اً، ومن المهم إعادتها للمودعين ضمن اجراء capital controlلكي نخفف الضغط على المصارف لأنها لا تملك السيولة اللازمة :نريد أن نصل إلى تحقيق توازن بين المدفوعات الخارجية لنؤمن أرضية مستدامة لدعم سعر الصرف ونحن بحاجة ربما لأن نحد من الاستيراد ولو بتشريعات ونكون بذلك نحافظ على سعر الصرف

ونجنب على نصف الشعب اللبناني المعاناة والافتقار.على صانع القرار اليوم أن يكون مبدعاً حتى ولو تطلب منه الأمر معاكسة كل ما تم حتى الآن .علينا البناء على أسس جديدة.

-اعتماد إجراء FX Control (Foreign Exchange control). كملاذ أخير . قد يكون هذا الإجراء متطرفا ولكن ماذا ننتظر بعد وإلى متى التمسك بمبادئ وشعارات والوضع على الأرض ينهار بهذه السرعة وهذه الخطورة؟ مع هذا الإجراء تتحول إلزاما ودائع المقيمين بالدولار إلى الليرة اللبنانية ويتمكن المصرف المركزي من سد فجوته وتعزيز احتياطه .وعلينا عندها تخفيض الفائدة على الليرة إلى ٥ %ونحافظ بذلك على ثبات سعر الصرف .الوضع خطر جدا ونحن بحاجة الى اجراءات استثنائية لنتمكن من الاستمرار وإعطاء المجال للإصلاحات في هيكلية الاقتصاد وتصحيح أوضاع المالية العامة_."

أخذ الكلام المشارك السادس حلو وقال "كل الأمور التي طرحت حتى الآن جيدة ولكن اسمحوا لي بالتذكير أننا نجتمع اليوم لأن البلد يشهد ثورة مهمة جداً وغير مسبوقة وتعد بمقومات جدية لأنها عابرة للطوائف والمناطق وشكلت زلزالاً هز الطبقة الحاكمة وهي لن تتراجع، وأشك بقدرتنا على الإمساك بزمام الامور. فاليوم نحن هنا لتبادل الآراء ولكن لا أدري إلى أي مدى ما زالت هذه الآراء والأفكار وكل ما يمكن أخذه من تدابير تؤثر على الوضع الراهن. أعتقد أننا تأخرنا وكما تأخرت الحكومات والدولة تأخر الاقتصاد أيضاً، وكل ما نتحدث عنه اليوم مرّ عليه الزمن ولن ترضى الثورة بكل هذه الأفكار ولن تأخذها بعين الاعتبار، وما قد نقرره من إجراءات قد لا نتمكن من تطبيقة. في الحقيقة المعاناة شملت الجميع وانفجر الوضع بسبب ذلك. اليوم ما زالوا يريدون حكومة ولكن قد يقولون لنا في الغد أنهم لا يريدون حكومة لندخل حينها في المجهول. علينا الاستفادة من فسحة الأمل التي ما زالت موجودة للخروج بنتائج إذا تمكنا من تطبيقها نكون قد أنقذنا الوضع.

ما حدث يعود إلى حقيقة لا يمكن إنكارها: الطبقة الحاكمة ليست على المستوى المطلوب وعامل الوقت لا يهمها اطلاقاً علماً أنه أساسي. لا يوجد ادارة في البلاد وسبب اندلاع الثورة هو يأس المواطنين من هذه الطبقة ومن أدائها ومن المحسوبية والزبائنية، وعلينا عدم الاستهانة بها لأنها قد تكون الخطوة الأولى في بناء لبنان يختلف عن ذاك الذي نعرفه". كل الاصلاحات التي يجري التداول بها يمكن تطبيقها مع حكومة حاصلة على الثقة ونزيهة وتضم مجموعة من الخبراء والمتخصصين شرط أن يرفع السياسيون يدهم عنها. وهذا هو المطلوب

اليوم: حكومة خبراء متخصصين وشفافين اثبتوا جدارتهم ولا يتمتعون بأي خلفية سياسية لتطبيق هذه الإصلاحات.

وتابع: "بالنسبة الى المصارف، فهي دون أدنى شأن ارتكبت أخطاء جمة بعد إعادة فتح أبوابها، لا سيما حين أوقفت فجأة كل التسليفات في عملية أدت إلى وقف كل الأنشطة الاقتصادية الخاصة، ثم اوقفت التحويل للدولار وأوقفت حرية سحب الودائع. المصارف هي التي خلقت حالة الذعر بين الناس ولم تطمئنهم وهذا ما يجب ان تفعله المصارف: طمأنة الناس على ودائعها ومعاملة كل الناس بالتساوي مهما كان حجم ودائعها".

وختم بتوصية واحدة: بيان من جمعية المصارف ومصرف لبنان يطمئن الناس على ودائعهم، معتبراً أن كل الأفكار التي طرحت في السياسة والاقتصاد ممتازة لمعالجة الأوضاع على المدى الطويل.

أخذ المشارك السابع الكلام وقال إن المسؤولية وراء الوضع الراهن يتقاسمها السياسيون والماليون، إن لجهة السياسات الاقتصادية التي اعتمدت وغياب أي سياسة انمائية أو لجهة سياسة تثبيت سعر الصرف.

وأضاف: "أوافق تماماً على ما قاله المشارك الخامس. المشكلة الآنية اليوم التي علينا تداركها هي المشكلة النقدية والعملانية لكل المتعاملين في لبنان أكان المودع أو صاحب شكوى ضد المصرف أو دائن أو رب عمل عاجز عن دفع رواتب موظفيه. نحن على شفير الانهيار وهو آت لا محالة ومتجهين إليه بسرعة فائقة. اتحدث عن هذا الانهيار منذ أكثر من سنة ونصف وضرورة تدارك المشاكل التي سيؤدي إليها لا سيما في ظل انعدام مسؤولية الساسة وتلاعبهم المستهتر بمصير الناس. وللأمانة اقول لكم أنني على الرغم من قربي من الرئيس سعد الحريري وكوني مستشاره إلا أنني لم اطلع على الورقة الإصلاحية ولا كنت موجوداً خلال مناقشة موازنة ٢٠٢٠ التي اتحفظ عليها لأنها دون المستوى. أن نصل إلى صفر عجز في موازنة ٢٠٢٠ مع دعم من المصارف يبلغ ٥ مليار، أين يكون العجز صفراً؟ التسويات السياسية مسؤولة بشكل كبير وأوافق المشارك الثالث الرأي بشأن وجود سلاح موجه إلينا ووجود سياسيين تحاصصوا وتراضوا في الدوحة وغيرها، وشكلوا حكومات لا تشبه الشعب اللبناني بل تشبه المحاصصة فقط وتشبه قانون انتخاب أعمى وعقيم تم إقراره. كل هذه الأمور أدت إلى ما نحن فيه".

وأضاف: "السؤال الذي نطرحه اليوم هل سبقنا الزمن؟ اعتقد أن الزمن قد سبقنا فعلاً وكان علينا من ثلاثة أشهر الطلب من صندوق النقد الدولي المساعدة ضمن ضمانات تؤمنها الحكومة اللبنانية ومجلس النواب وحاكمية مصرف لبنان وجمعية مصارف لبنان بالالتزام ببعض المعايير التي تنقذ الاقتصاد. كان علينا على الأقل أن نطلب منه المراقبة لكي نلتزم ببرنامج. لقد تأخرنا كثيراً، واليوم كما قال المشارك الخامس ليس بالإمكان حل الأزمة الراهنة من داخل المصارف او من خلال مصرف لبنان لأن عامل الثقة غير موجود. لا بد من وجود عامل مطمئن، واليوم من يؤمن هذا العامل شاء من شاء وأبى من أبى هو الثورة والشباب المتعلم الرافض لكل المنظومة التي تسببت بالوضع الراهن. العامل المطمئن الثاني هو تأليف حكومة باسرع وقت ممكن تكون من خارج الطقم السياسي، والعامل المطمئن الثالث هو أن تعطى هذه الحكومة صلاحية التشريع ببرنامج واضح وبالتعاون مع المؤسسات الدولية. للأسف نحن بحاجة إلى وصاية دولية لمساعدتنا على الخروج من الأزمة. وعلى الرغم من معارضتي للنظام الموجه، نحن اليوم وقبل الغد بحاجة إلى اعتماد إجراء الـ capital control بشكل سريع على أن يكون منظماً وواضحاً. وأتساءل هنا لماذا الدولة لا تستورد هي المشتقات النفطية وكل المواد الحيوية والأساسية الأخرى؟ من جهة أخرى اعتبر أن ثبات سعر الصرف ضروري جدا وأخطر ما يمكن القيام به هو تحرير سعر الصرف لما في ذلك من تاثير سلبي على المواطنين وضرب لقدرته الشرائية ولقيمة رواتبه ومدخراته وتعويضاته. وعلى المصارف مسؤولية كبيرة خصوصاً لجهة التعامل مع الزبائن طمأنتهم واعطائهم جزءاً من إيداعاتهم. ونصل هنا إلى إجراء الـ HairCut، هل هو ضروري؟ أعتقد أنه ضروري. ما يهم أكثر من الدين هو القدرة على خدمة الدين وعندما نرى أن كل عام يصل العجز سنوياً إلى ٦ مليار يتوضح لنا أننا لا نستطيع الاستمرار بذلك. هناك ثلاثة أمور أساسية تستنزفنا ولا نستطيع الاستمرار بها: الفوائد المرتفعة التي ندفعها على الدين العام، الدعم الذي ندفعه للكهرباء والبالغ ٢ مليار دولار سنويا، والقطاع العام غير المنتج وغير الفاعل والذي على الرغم من ذلك اعطيناه سلسلة رواتب جديدة. يومها أنا والرئيس فؤاد السنيورة اعترضنا على السلسلة في مجلس النواب وقلت لهم أنكم تخربون الاقتصاد. إن سياسة رفع الرواتب كانت مميتة وعلينا وقف هذا النزف الحاصل وأول ما يجب على الحكومة الجديدة فعله هو تخفيف عدد العاملين في القطاع العام وتخفيض الرواتب وتجميد الزيادات.

بالنسبة إلى السندات، لا بد من الوصول إلى اتفاق بين حاملي السندات والمصارف والدولة حول اعتماد إجراء HairCut مبني على أساسات عدة: أولا إقرار إصلاحات تكون ذات مصداقية وألتزم بها كدولة كعدم الاستدانة وتحصيل الإيرادات. من يضمن هذه الالتزامات هو

اصدار سندات جديدة تعطى لأصحاب الحقوق على أمد أطول وبفوائد أقل وفيها ضمانة أم من الوصي وهو المجتمع الدولي أو من خلال بعض الموجودات لدى المصارف اللبنانية. المنطق الوحيد الذي يجب أن يسود هو أن يتحمل الطرفان جزءا من الخسارة بدل من أن يقع الجميع في هاوية الإفلاس".

أخذ الكلام المشارك الثامن وبعد شكر بيت المستقبل على هذه الدعوة قال إن "اجتماعنا اليوم طبيعي لنتمكن من الخروج بتوصيات تضيء الطريق أمامنا. ومنذ التسعينات وحتى قبل ذلك، تم تركيب حلقة مدمرة كي لا أقول جهنمية، تعاكس كل الأسس التي يبني عليها الاقتصاد:

- نظام سياسي لا يؤسس لأي شيء للمواطن وهو قائم على الطائفية حيث يأخذ كل سياسي من الصندوق ليوزع على جماعته. هذا الأمر بدأ من الحرب عام ١٩٧٥ واستمر بعد الحرب ضمن الحكومات وأسس لنظام المحاصصة الذي نشهده حالي.
- الحلقة الأخرى التي أضيفت هي تثبيت سعر الصرف وهذا ما أدى إلى قلب المعادلة الأساسية وبدلاً من أن يكون مصرف لبنان مقرضا أصبح يقترض. ولم نتوقف الأمر هنا بل عمدنا إلى تشريع استدانة الدولة بالدولار. حصل بعدها ما يسمى ب Lebanon Disease التي أعطت الحكام في لبنان الانطباع أنهم يمكن ان يستمروا بالاستدانة إلى الأبد وذلك بسبب التحويلات التي تدفقت على لبنان بين ٢٠٠٦ و٢٠١٠.

الأزمة بدأت عام ٢٠٠٢، قام إثرها الرئيس رفيق للحريري بما يلزم من إصلاحات وسن التشريعات

اللازمة وطلب المساندة من المجتمع الدولي فمنحه قروضا بفائدة متدنية، كما أرسلت دول الخليج ودائع إلى مصرف لبنان وهذا ما ساعدنا حينذاك على تخطي الأزمة.

بنهاية عام ٢٠١٠ توقف تدفق الأموال التي أتت نتيجة للازمة الاقتصادية العالمية منذ ٢٠٠٨، ومنذ ذلك التاريخ أصبح ميزان المدفوعات سلبيا. هذا المؤشر لم يسترعي اهتمام المسؤولين ولم يكن هنالك اقتناع بضرورة التصرف سريعا، إلى ان اضطر مصرف لبنان عام ٢٠١٦ إلى إجراء الهندسة المالية. في الحقيقة في هذا العام توقف النظام المالي عن الأداء بوظيفته الأساسية ألا وهي خدمة وتنمية القطاعات الاقتصادية. الأخطر من كوننا في أزمة هو عدم وجود إدارة فاعلة ومتمكنة لهذه الأزمة، فلا الحكومة و لا حاكمية مصرف لبنان ولا المصارف أقدموا على أخذ وتنسيق الإجراءات والقرارات فيما بينهم، أقله من أجل تطمين الأسواق والمودعين. أن الاجتماعات الست التي عقدها رئيس الجمهورية مع عدة فرقاء لم

تفض إلى أي نتيجة فعلية. لذا لا يوجد من يدير الأزمة فعليا ولا من يقوم بأي مبادرة جادة ومسؤولة تضيء بصيص نور في هذا النفق المظلم، حتى ورقة الرئيس الحريري الإصلاحية ليست إلا تكرار لبعض ما جاء في البيان الوزاري وهي في معظمها تكرار لوعود مؤجلة التنفيذ أو مؤجل الحصول على الفائدة منها.

نحن اليوم في فراغ كامل، والحراك الشعبي جاء لسحب الوكالة التي أعطاها الناس للطبقة الحاكمة في الانتخابات. المشكلة أن هذا الأمر يدخلنا في فراغ أكبر إذ من سيستلم الحكم والمسؤولية بوجود خطر العقوبات التي تستهدف حزب لله وهو الأقوى من في السلطة، فكيف يمكننا المضي قدماً؟

وأضاف "علينا الاستفادة من الحراك لا سيما لجهة الضغط على تشكيل حكومة خبراء تتمتع بصلاحيات تشريعية تقوم بخمسة أمور:

- وضع مراسيم تشريعيةلتنظيم الحوكمة الإدارية (أجهزة الرقابة) والحوكمة القضائية (استقلالية القضاء) لأن الأهم هوإعادة الثقة عبر إعطاء الإشارة أننا بصدد تفكيك منظومة الحلقة المدمرة.

- ثانيا، الدولة اللبنانية ليست مفلسة ولديها أصول وعلينا تسييل بعضها وتخصيص او تحديث او ترشيد بعضها الأخر، عبر تعيين الهيئات الناظمة وفق القانون ٤٦٢ بدون تعديل كخطوة أولى. وكمثال على منهج السلطة القائمة، إذا قارنا بين قانون الكهرباء الذي وضع عام ٢٠٠٢ والقانون الجديد المطروح، نجد أن هذا الأخير يجعل من الوزير سلطان يتمتع بسلطة سياسية ورقابية وإدارية مطلقة.

- ثالثا، اليوم الكثير من مؤشرات أداء القطاعات الاقتصادية في أدنى مستوياتها لأن الكثير من تشريعنا في هذا المجال قديم تخطاه الزمن، وعلى الحكومة الجديدة تحديث التشريعات وسن الجديد منها، من أجل تحسين وتطوير بيئة الأعمال وزيادة قدرته الإنتاجية والتنافسية، لرفع مؤشراته المتدنية في العديد من المجالات، فنعيد للقطاع الخاص إمكانيته ودوره الريادي في المساهمة في نمو الدخل القومي.

- رابعاً، على الحكومة تحديث الأسس والأطر والأساليب المعتمدة في وزارة المال لإدارة المال العام ان على صعيد الموازنة أو الخزينة. يجب أن ننتهي من زمن مسك الدفاتر الحسابية بالشكل البدائي المعتمد حاليا حيث لا تعلم الدولة بشكل مسؤول حقيقة حجم حقوقها أو التزاماتها، وحيث إمكانية رصد المخلفات ضعيفة .

- خامسا، ثمة هيئات في الدولة تتعاطى بالمال العام خارج أي رقابة سابقة أو لاحقة، كهيئة إدارة إنشاءات النفط، يجب إخضاعها لرقابة صارمة ومستقلة.

من شأن كل الأمور التي ذكرنا أن تعيد الثقة لنتمكن من المضي قدما".

أخذ الكلام المشارك التاسع وقال: "أنا منذ ٢٦ سنة في معارضة السياسات المالية والسياسات النقدية والسياسات الاستثمارية وسياسات الفوائد وسياسة المالية العامة والإدارات الرديفة... في الثمانينات حافظنا على سلامة المالية لأننا حافظنا على قواعد النظام الاقتصاد الحر وبقي القطع حراً وسعر الصرف حراً وتضاعفت الصادرات وخرجنا من الثمانينات بمالية عامة جيدة. مع بداية التسعينات خصوصاً عام ١٩٩٣، بدأ الخروج من قواعد الاقتصاد الحر عبر إلغاء سوقين ينص عليهما دستورنا صراحة وهما سوق القطع وسوق النقد. وتم ذلك بسبب سياستي الرئيس رفيق الحريري وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، وبدأ منذ ذاك الحين المنحى الانحداري للاقتصاد اللبناني. إلغاء هذين السوقين يعني الحلول مكان قواهما وتحديد الفوائد واستخدام هذه الفوائد لتثبيت سعر صرف الليرة بمعزل عن قوى سوق النقد من يعرض نقد ومن يطلب نقد بسبب الاستثمار أو الاستهلاك وبمعزل عن سوق القطع من يطلب ليرة ومن يعرض ليرة وبمعزل أيضاً عن النتائج الاقتصادية. أدى ذلك إلى الفصل بشكل كامل بين النقد والاقتصاد ووضع الاقتصاد في خدمة النقد بدلاً من العكس. في المحصلة، تم تقديس الليرة اللبنانية وأهمل الاستثمار والاقتصاد عبر تقديم فوائد مرتفعة بشكل غير معقول، القطاع الخاص عجز عن الاستثمار بسبب كلفة الاقتراض المرتفعة".

وتابع: "بالنسبة إلى ما سمعته من اقتراحات، اعتقد أننا لا نستطيع بسحر ساحر وضع موازنة متوازنة لثلاث سنوات أو أكثر. هذا الأمر غير منطقي لأن هذا الأمر يعني تخفيض إلى النصف كل من النفاقات وخدمة الدين العام وتعزيز الانفاق الاستثماري داخل الموازنة ويعني جباية كل الضرائب، وفي الواقع الحالي هذا الأمر صعب التحقيق إذا لم نضخ رساميل داخل الاقتصاد ونوازن بين النفقات والإيرادات ويكون حتى العجز مقبولاً عندما يساهم في نمو الاقتصاد. ثانيا، تقولون أننا لا نريد سوق قطع حرة، لكن أذكر أن الاقتصاد الحر انتصر على الاقتصاد الموجه الذي أدخلنا فيه وكلفنا الكثير. لا يوجد مصرف مركزي في العالم قادر أن يثبت سعر صرف عملته الى ما لا نهاية مهما كانت قدراته. اعتقد ان السوق الحرة في لبنان

يجب أن تتعزز يوماً بعد يوم على حساب السوق النظرية التي تعتمد السعر النظري لصرف الليرة. ثالثا تقولون إن سلسلة الرتب والرواتب دمرت الاقتصاد. هذه السلسلة هي حق للناس وكلفتها تساوي عجز سنة واحدة لمؤسسة كهرباء لبنان. علينا إنصاف الناس ووقف الهدر ووقف عجز الكهرباء. هناك اليوم أزمة سيولة داخل مصرف لبنان والمصارف التجارية والمالية العامة. البلد بحاجة اليوم إلى ضخ الدولارات التي فقدناها بسبب اقتراض مصرف لبنان لاحتياطات المصارف من الدولار. وهنا أسأل إذا كانت نسبة ٢٠% زيادة في رساميل المصارف كافية لتغطية الديون الهالكة؟ أعتقد أنها لا تكفي وعلى المصارف رفع رساميلها بنسبة ٥٠%. أخيراً لضخ الدولار في البلد، أمامنا اليوم حلا واحدا وهو إجراء خصخصة شفافة ومدروسة دون المرور بالمجلس الأعلى للخصخصة ولا بالهيئات الناظمة بل بإشراف مستشارين وإداريين دوليين: الملكية تبقى للدولة، التلزيم يبقى للدولة ولكن التشغيل يصبح للقطاع الخاص. هذا الأمر يسمح بضخ ٢٠ مليار دولار في السوق خلال ثلاثة أشهر وعندها ترتاح الفوائد تلقائيا وهذا هو المخرج الوحيد أمامنا.

أما المشارك العاشر، فوافق المشارك التاسع على مسألة شح السيولة التي يشهدها اليوم الاقتصاد اللبناني وحل الأزمة الراهنة تبدأ بحل مشكلة السيولة. وأضاف: "أوافق أيضاً على ضرورة إلغاء المقاصة بالدولار والتداول بالليرة اللبنانية. وأوافق أيضاً على اعتماد إجراء الـ Capital Control وكان يجب اعتماده منذ اليوم الأول للأزمة على أن توضع آلية محددة وواضحة لتنظيمه، لأن ما جرى الأسبوع الماضي غير مقبول. وبالتزامن مع هذا الإجراء، علينا خفض الفوائد لا سيما أن لا ودائع تدخل لبنان اليوم ولا ودائع تخرج منه، ومن شأن ذلك إراحة القطاع الخاص". وتحدث أيضاً عن ضرورة وضع packagefinancial stability من خلال صندوق النقد الدولي أوالمنظمات الدولية والدول المانحة لضخ سيولة في السوق، ومن الممكن لنا الحصول على ذلك إذا شكلنا حكومة تحوز على الثقة وتريح المجتمع المحلي كما المجتمع الدولي. ونستطيع إراحة المجتمع الدولي عبر تحييد حزب الله عن اي حكومة وتشكيل حكومة تكنوقراط. وعلى هكذا حكومة جديدة البدء بإصلاحات عبر إقرار موازنة إصلاحية تحترم الـ dead ceiling بمعنى الالتزام بها، إضافة إلى تخفيض النفقات وتوقف الهدر ووقف التهرب الضرائبي والجمركي وتحل مسألة مؤسسة كهرباء لبنان، ومن الضروري أن تريح القطاع الخاص من خلال إعفاءات ضريبية. وهناك ما يسمى credit d'impotاعتمدته فرنسا كما بلدان أخرى. اليوم رفعنا الضريبة على الشركات من ١٥ إلى ١٧%. لماذا لا نضع بنسبة ٢% في credit d'impot لدعم القروض السكنية مثلاً، ما يعيد الحركة لقطاع البناء ويحرك الاقتصاد الذي لن ينمو الا عبر القطاع الخاص لأنه الوحيد القادر

على خلق فرص عمل. أؤيد ايضاً موضوع الخصخصة دون الذهاب من احتكار للقطاع العام إلى احتكار للقطاع الخاص ويمكن الحؤول دون ذلك عبر وضع قانون للمنافسة كي لا ندخل إلى كارتلات جديدة بل فتح السوق قدر الإمكان، ومن الممكن للهيئات الناظمة أن تدير هذه العملية.

أخذ الكلام المشارك الحادي عشر وقال: "وفق ما فهمته إن هدف النقاش هو لمعالجة الأزمة وليس تشخيصها ولكن حتى العلاج ووفق ما فهمته أيضاً من ورقة الدكتور كسبار يهدف إلى تصحيح المسار الاقتصادي. وهناك في هذا الإطار أفكار كثيرة متوافقين عليها، ولكن وفقا للنقاش الدائر اسمحوا لي بطرح هذا السؤال: هل نحن اليوم نناقش سبل إيجاد طريقة لوقف الانهيار أم سبل معالجة الوضع الاقتصادي. الأمران مرتبطان ولكن الأول يتطلب إجراءات آنية فيما الثاني إجراءات طويلة الأمد. إن موضوع معالجة الانهيار في كل دولة تصل الى وضعنا الراهن لديها علاج تقني لم ينفذ دوماً من قبل طرف قادر على إعطاء ثقة وينفذ. اعتقد أن افكار عدة طرحت ولكنها مفيدة لو وضعت بين أيدي مجلس وزراء حائز على الثقة وهذا غير موجود اليوم. الاساس هو كل القرارات من capital Control إلى HairCut إلى تثبيت سعر الصرف من عدمه، كلها قرارات تحتاج إلى ثقة، فمن الحاصل على ثقة اليوم في البلاد؟ لا أحد، ولذلك أتردد في إعطاء الأفكار لأنه في المحصلة النهائية على من تعود إليه مهمة أخذ القرارات أن يكون أولاً قادر على اتخاذ القرارات ويتمتع بثقة الناس لتنفيذها يصبح الجدل عقيماً. الأخطر أننا اليوم لا نحذر من الانهيار لأننا وصلنا إليه والمصارف تطبق إجراء الـ Capital Control ولكن بطريقة غير معلنة، وهناك أيضاً سعر صرف ثان ولا يمكننا القول إنه لا وجود لانخفاض في سعر الليرة، سعر الدولار على ١٥١٥ ليرة لبنانية على الرغم من أنه محدد من قبل المصرف المركزي والمصارف إلا أنه لا يتم التداول به داخلها بل على من يريد دولارات أن يتوجه إلى الصيارفة والسعر هناك يختلف حتى أنه يختلف في السوق وفي المحال التجارية. الخوف على تراجع القدرة الشرائية للناس اصبح وراءنا لأن هذه القدرة تراجعت فعلياً ونحن في بداية الطريق وعلينا توقع الأسواء. أعود إلى إجراء الـ Capital Control، وهنا أنا لا أدافع عن المصارف، ولكن ما أعرفه أنه قبل أن تعيد المصارف فتح أبوابها طلبت بإلحاح من حاكمية المصرف الإعلان عن هذه الآلية رسمياً إلا أن الحاكم رفض ذلك. لا يحق للمصارف أن تمتنع عن تأمين الأموال للمودعين، لكن المشكلة تكمن في كونها لا تملك السيولة لدفع الدولارات لأن أموالها في مصرف لبنان وإذا لم يعطها المصرف هذه الأموال فلا تستطيع الدفع لا سيما أن احتياطاتها في الخارج محدودة ولن تغامر باستعمالها لأنها قد تفقدها كلها في يوم واحد. ما تقوم به المصارف اليوم هو عملية تقنين، أي أنه يدفع

بالتقسيط، لكن المشكلة أن هذا الأمر تم بشكل سيء ولم تحدد آلية معينة ومنظمة لذلك ولا يوجد مسؤول لوضع هذه الآلية! مصرف لبنان أعطى للمصارف حرية القرار وبالطريقة التي يرتئيها للتقسيط. لا أحد يتحمل المسؤولية لا الحكومة ولا المصرف المركزي وهذا الأمر ليس بالجديد بل هو لب المشكلة وما أوصل الأمور إلى ما هي عليه الآن. حتى الشعب مسؤول، فهو يدرك وجود الفساد لكنه سكت عنه لعقود وعقود لأنه كان مستفيدا وثار عندما شحت الأموال! هذه طريقة حكمنا منذ ٣٠ عاما ولم نغير هذا النهج، فالناس نزلت إلى الشوارع والحكومة استقالت ومع ذلك لا نجد من يتحمل المسؤولية وتشكيل الحكومة يجري وفق المعتاد كأن شيئا لم يحصل واللأسف لا أظن أن شيئا سيتغير. أود إثارة نقطة أخيرة: تقنياً يوجد علاج ولكن لكي لا نغرق في الأوهام إذا لم يحصل تغيير في نهج السلطة لاتخاذ قرارات واضحة وإذا لم يكن هناك جهة حائزة على الثقة لكي تنفذها. ويكون حائزاً للثقة. اعتقد أن الأمور صعبة جدا ليس بسبب غياب الحلول التقنية ولكن بسبب غياب سلطة تتمتع بالثقة وقادرة على التنفيذ".

المنسق: "كل منا يستطيع الضغط باتجاه فرض الحلول التقنية التي نعتبرها قادرة على إخراجنا من هذه الأزمة. "نحن لا نتسلى هنا"، المشكلة أن الحال التي وصلنا إليها هي بسبب استقلالية السلطة النقدية وعدم مساءلتها وكنا نناصر هذه الاستقلالية لأننا كنا نعتقد أن لدينا سلطة نقدية قادرة على تصحيح الأوضاع. النتيجة خالفت توقعاتنا ووصلنا إلى ما وصلنا إليه اليوم وقد أجمع المشاركون كافة على أن الشرط الأساس لإنجاح أي حل تقني هو وجود سلطة حائزة على الثقة. ولكن من الممكن أن يتأخر تشكيل هكذا حكومة أو حتى إذا تشكلت تأخذ وقتاً للعمل. ماذا سيحصل عندما تفتح المصارف أبوابها؟ نلوم المصارف لأنها منذ البدء لم تطمئن المودعين وخصوصا الصغار منهم وكان هناك استنسابية في التعامل مع المودعين على حساب الصغار منهم، أما كبار المودعين فكانوا يديرون تعاملاتهم عبر الهاتف وستظهر الميزانية حجم الودائع التي حولت من البلد في فترة إقفال المصارف هذا إذا كانت الأرقام شفافة".

المشارك الحادي عشر: "معك حق في لوم المصارف ولكن علينا ألا ننسى أن حاكمية مصرف لبنان تركتها وحدها في الميدان بعد أن رفضت الإعلان عن إجراء الـ Capital Control ولهذا حصل هذا الارتباك وهذه الفوضى. حاولت المصارف التنسيق فيما بينها لاعتماد تدبير واحد لكنها لم توفق. المشكلة الرئيسة هي في عدم وجود جهة مسؤولة وسلطة تضع سياسة تتحمل مسؤوليتها. الناس ترى المصارف في الواجهة بموظفيها ومدرائها ومهما يكن الإجراء

الذي يقومون به ستكون نتيجته سيئة بسبب غياب السياسية وغياب من يضعها ومن يتحمل مسؤوليتها".

أخذ الكلام المشارك الثاني عشر وعرض أرقام بحسب مؤشر بنك بيبلوس لشهر أيلول تفسر الحالة الشعبية الراهنة: ٢.٥% من الشعب اللبناني يعتبر أن وضعهم المالي تحسن عن شهر أذار ٢٠١٩ فيما ٦٥% اعتبروا أن وضعهم المالي قد تراجع، ٧١% منهم اعتبروا أن الوضع الاقتصادي تراجع عن الفترة نفسها، و٨.٥% اعتبروا أن وضعهم المالي سيتراجع بعد ستة أشهر و٧٠% اعتبروا أن الوضع الاقتصادي سيتدهور بعد ٦ أشهر. هذه لأرقام تظهر كيف كان الناس يفكرون قبل الحراك الشعبي الأخير. هناك أيضا احصاء أجرته صحيفة النهار في أيلول ٢٠١٩ حول سبب ارتفاع الفوائد. ٩٠% من المستطلعين عزوا ذلك إلى سوء ادارة الشأن العام، و١٠% حملوا المسؤولية للمصارف ومصرف لبنان والشعب، هذه الأرقام تثبت أن وعي الناس لسبب المشكلة أكبر بكثير من وعي المسؤولين.

بالنسبة إلى الموضوع قيد النقاش قال: "أوافق على موضوع تثبيت سعر الصرف لأنه كان العامل الوحيد للاستقرار والثقة شئنا أم أبينا، واليوم يجب أن يبقى سعر الصرف ثابتاً كمدخل للاصلاح الذي لا يؤدي الى كوارث اجتماعية كما حصل في مصر حيث زاد مستوى الفقر وتراجعت القدرة الشرائية ووصل التضخم إلى ٤٠%. بالنسبة إلى الحل أوافق المشارك الحادي عشر بالقول أن الطبقة السياسية غير جدية ويظهر ذلك بموازنة ١٩ و٢٠ وحتى الورقة الاصلاحية التي قدمها الحريري. هناك تدابير لتخفيف الوجع أولها أننا نعلم أن ثلاثة أرباع الدين العام هي بالليرة اللبنانية وممنوع على المستثمر الأجنبي شرائه وهو محمول محليا وأكبر حامل للدين بالليرة اللبنانية هو مصرف لبنان يتبعه المصارف التجارية يليها صندوق الضمان ومن ثم شركات التأمين والأفراد. هذه مساحة تمكننا من إجراء HairCut وهذا ما اقترحه الرئيس الحريري في ورقته الإصلاحية الأخيرة عبر إعادة مصرف لبنان الفائدة على سنة لسندات الخزينة بالليرة وهذا يسمى HairCut. ولكن على المصارف تحمل جزء منه إذا قضي الأمر ولكن يجب ألا يحمل إلى المودعين. اليوم يوجد أزمة ثقة لدى المودع والمستهلك والمستثمر. وفي حال شكلت حكومة علماً أن عدم الدعوة بعد إلى استشارات نيابية يعتبر تصرفا غير مقبول، أول إجراء عليه اتخاذه هو رفع الدعم عن الكهرباء واعتماد السياسات الانكماشية وتخفيف الاعباء الضريبية والتشغيلية عن كاهل القطاع الخاص ويمكن مقابل ذلك اقناع الناس باتخاذ تدابير قد تكون مؤلمة. لا يمكن للقطاع الخاص أن يدفع ثمن انفلاش القطاع العام، وأنا ضد رفع سلسلة الرتب والرواتب، ولا بد من وقف التهرب الضريبي ووقف

التهريب. ما نراه اليوم وسنراه غدا هو سلطة سياسية تتهرب من تحمل مسؤولية ما يحصل لتحملها إلى المصارف ومصرف لبنان.

وبعد الاستماع إلى حاكم مصرف لبنان، أكد المجتمعون أن المصرف لم يغير شيئا لا في خطابه ولا في سياسته إذ أكد رفض إجرائي الـ Capital Control والـ HairCut علماً أن المصارف تطبق الإجراء الأول بسبب نقص السيولة، الاستمرار في دولرة الاقتصاد، طالباً من الصناعيين والتجار التعامل مع المصارف معرباً عن عدم إمكانية مصرف لبنان مساعدتهم، وجاء خطابه كمن يقول كل من لديه دولار عليه ألا يأتي به إلى لبنان وكل من لديه دولار في لبنان عليه العمل على إخراجه سريعاً وبدل من أن يطمئن الناس زاد المشكلة وهذه أسوأ سياسة في تاريخ لبنان. ثمة نفحة إيجابية واحدة وهو إعلانه عدم السماح بتعثر اي مصرف إلا أنه لم يتحدث عن الآلية التي ستعمد لذلك.

أخذالمشارك الخامس الكلام وقال إنه أذا تراكمت الاستحقاقات و طلبت المصارف سوية دولاراتها من مصرف لبنان فهنالك مشكلة كبيرة قد تؤدي حكماً الى Haircut ."وأضاف : "نحن في حالة انهيار فعلية ومن ثلاثة أشهر نبهتنا وكالات التصنيف وأصدرت تصنيفات منخفضة إلا أن ردة فعل المسؤولين كانت بالإنكار والتكابر."

وعقب كسبار: "أمر واحد كان ليجنبنا الوقوع في الكارثة الحالية وهو لو وضعت المصارف ٥٠ مليار بدلا من ٧٥ مليار في مصرف لبنان وابقت على ٢٥ منها. المصارف لم تحسن إدارة أموال الناس ومسؤوليتها كبيرة. ولو أبقت على ٢٥% من موجوداتها في الخارج لكانت اليوم قادرة على مواجهة الأزمة".

أخذ الكلام المشارك الثالث عشر وقال إنه "منذ سنوات ونحن نسأل عن الخطة ب ولم يعدوا لها حتى وصلنا الى الانهيار الحالي والمشكلة انه حتى اليوم لا يوجد من يفكر بهذه الحلول. أطلب من بيت المستقبل وربما بالتعاون مع مؤسسات أخرى كمؤسسة لايف أن نعمل جميعا لاقتراح الحلول تكون لها مصداقية. علينا أن نكون الضمير الاقتصادي والمالي لهذا الحراك الشعبي. المعيار الاساس الذي علينا اعتماده هو عدم الانجرار وراء خطاب لا يمكن تطبيقه على أرض الواقع، بمعنى اقتصادنا ما زال اقتصاداً حراً ولا يمكن فرض القيود على حركة الرساميل والودائع لأن هذه الآلية تغير من وجه لبنان الاقتصادي والمالي. فكرة وقف المقاصة بالدولار هي فكرة جيدة جدا وتخلق الصدمة النقدية الإيجابية التي نحتاج إليها.

المشارك الخامس: المقاصة بالدولار وصلت منذ سنتين الى ٦٥ مليار دولار، انخفضت السنة الماضية إلى ٤٦ مليار دولار .الخيار اليوم هو ليس منع التداول بالدولار ولكن اذا كنت تريد ان تدفع شيكاً بالدولار عليك ان تنتظر ثلاثة أسابيع لتحصيله حتى تتم المقاصة في نيويورك وتعود، ولكن اذا دفعت بالليرة يصل المبلغ إلى حسابك بعد ٤٨ ساعة .المؤسف أن كلام الحاكم كان محبطاً وعلينا تغيير تسمية أي نقاش مستقبلي إلى The Day After!

المشارك الحادي عشر: الخصخصة ضرورية ولن تتمكن الدولة من الخروج من هذا المأزق إلا عبر بيع الأصول بطريقة تضمن الشفافية على أن يكون المشغل عالمي، وحتى إذا لجأت الدولة إلى إجراء HairCut تعطي المودع مقابله أسهما.

المشارك السادس: "ثمة عدة أوراق مالية واقتصادية تتداول وتطرح حلولاً وللاختلاف عن هذه الأوراق علينا أن نطرح خطوات يمكن تطبيقها حتى ولو كانت مؤقتة تخفف من الضغط".